



إندونيسيا - رؤية اقتصادية ٢٠١٧



ملخص تنفيذي

المستجدات الأخيرة

- استمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النمو بنسبة 5.0% على أساس سنوي في النصف الأول من 2017 وهي نفس نسبة النمو المسجلة في 2016، مدعوماً بزيادة الصادرات والاستثمار في البنية التحتية
- تقلص عجز الحساب الجاري إلى نسبة 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من 2017 نتيجة لارتفاع أسعار السلع، والتدفقات الرأسمالية الإيجابية، وتواصل النمو واستقرار العملة
- تراجع معدل التضخم إلى النصف الأدنى من المدى المستهدف من قبل البنك المركزي والذي يتراوح بين 3-5%، وهو ما أتاح إجراء تخفيضين متتابعين في سعر الفائدة خلال شهري أغسطس وسبتمبر
- اتسع عجز الموازنة إلى 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من 2017 من 2.5% في 2016 بسبب قلة الإيرادات التي تم تحصيلها بعد نهاية فترة التسهيل الضريبي
- ارتفع نمو الإقراض في النصف الأول من العام نتيجة لزيادة الإنفاق على البنية التحتية في حين استقر نمو الودائع، وانخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى الحد القانوني 92%

آفاق الاقتصاد الكلي (2017 – 2019)

- من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.3% في 2018، وذلك في الأساس بسبب ارتفاع الدخل القابل للإنفاق وحرمة التحفيز الاقتصادي التي تهدف إلى زيادة الاستثمار قبل أن يتباطأ إلى 5.1% في 2019 مع تلاشي دوافع الاستهلاك الخاص
- من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري من 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 إلى 1.9% في 2019 مع تراجع أسعار وحجم الطلب على بعض أكبر صادرات إندونيسيا
- من المتوقع أن يعتدل التضخم في 2018-2019 نتيجة للتحسن في إدارة تضخم المواد الغذائية وتلاشي أثر الزيادة في تعرفه ورسوم تسجيل المركبات لعام 2017، وكذلك مع استهداف البنك المركزي لنطاق أدنى للتضخم
- من المفترض أن يقلص العجز المالي من 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.5% في 2019، وذلك نتيجة خفض الحكومة للإنفاق على البنية التحتية والتحويلات المالية للأقاليم ودعم أسعار السلع، وتحويل تركيزها إلى الإنفاق الاجتماعي
- من المتوقع أن يرتفع نمو القروض في 2018 بسبب ارتفاع الاستهلاك وسياسة التيسير النقدي قبل أن يتباطأ في 2019 مع تباطؤ النمو الاقتصادي، لكن من المرجح أن يتباطأ نمو الودائع مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

المحتويات

خلفية	2
المستجدات الأخيرة	3
آفاق الاقتصاد الكلي	5
مؤشرات الاقتصاد الكلي	7
مطبوعات مجموعة QNB	8
الشبكة الدولية لمجموعة QNB	9

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

روري فايف

رئيس قسم الاقتصاد بالإنابة

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com

علي جعفري

اقتصادي

+974 4453 4423

ali.jaffery@qnb.com

نانسي فهميم*

اقتصادية

+974 4453 4648

nancy.fahim@qnb.com

عبد الرحمن الجهني

محلل أبحاث - متدرب

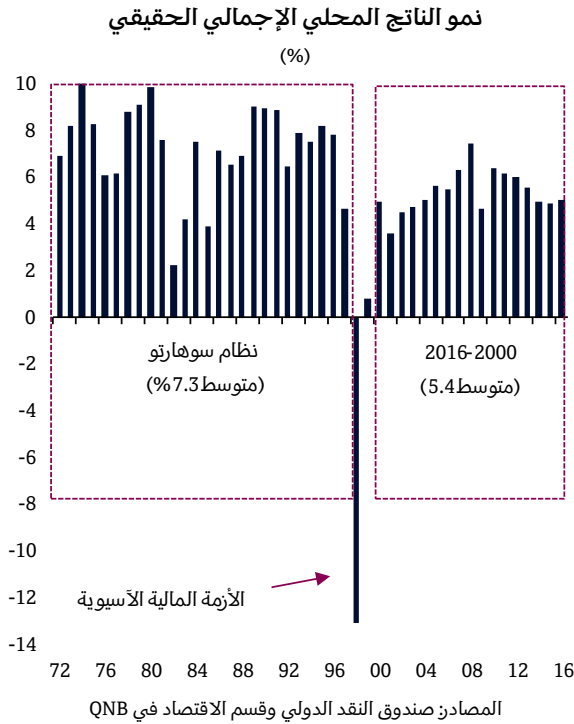
+974 4453 4436

abdurahman.aljehani@qnb.com

* كاتبة التقرير

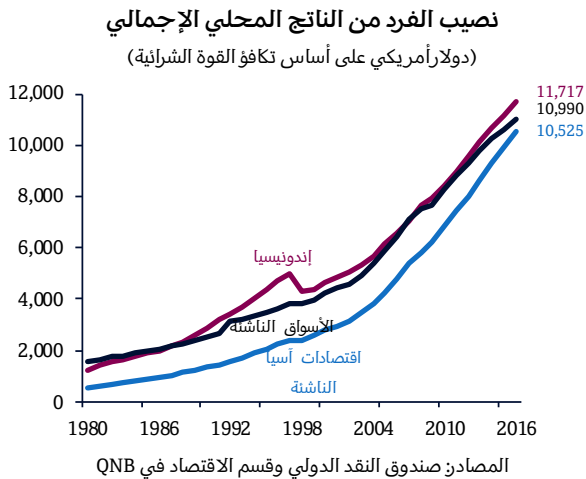
الإغلاق التحريري: 5 نوفمبر 2017

منذ عام 1971، استطاعت إندونيسيا أن تحوّل نفسها من مجتمع زراعي إلى قوة اقتصادية عالمية



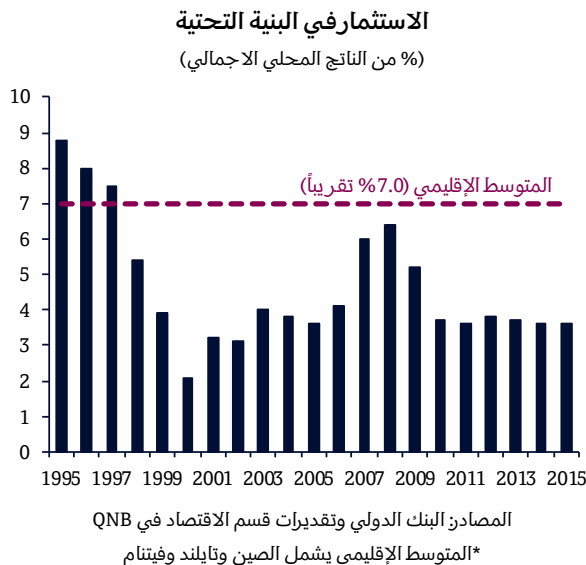
حافظت إندونيسيا باستمرار على نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ عام 1971، باستثناء فترة الأزمة المالية الآسيوية (بين عامي 1997 و1998). ومن خلال التصنيع، تحول الاقتصاد الإندونيسي من اقتصاد زراعي بالأساس إلى أحد أسرع الاقتصادات الناشئة نمواً. وفي عهد الرئيس سوهارتو (1967-1998)، أدى تصاعد أسعار النفط إلى تحقيق عائدات هائلة من الصادرات، والتي قادت بدورها إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن نقاط الضعف الهيكلية المستمرة، مثل تضخم الدين العام وعجز الحساب الجاري، أدت إلى تعريض إندونيسيا للأزمة المالية الآسيوية بين عامي 1997 و1998 عندما تسبب هروب رؤوس الأموال في انخفاض قيمة الروبية وارتفاع معدل التضخم. ونتيجة لذلك، هبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 1998 بنسبة 13.1%، ثم ارتفع قليلاً إلى 0.8% في عام 1999. ومنذ ذلك التاريخ، تواصل نمو الاقتصاد بشكل قوي. وفي عام 2014، وعد الرئيس المنتخب جديداً آنذاك (جوكوي) بإنعاش النمو في البنية التحتية وتحقيق نموي سنوي بنسبة 7% بحلول 2019.

ازدياد الثروة وارتفاع نسبة الشباب بين السكان يقودان إلى تسارع نشوء طبقة وسطى كبيرة



بعدد سكانها البالغ 259 مليون نسمة، تعدّ إندونيسيا رابع أكبر دولة في العالم من حيث السكان، ويشكل فيها المسلمون أغلبية. ويزداد إجمالي عدد السكان في إندونيسيا بنسبة 1.3% أو 3.3 مليون نسمة سنوياً. كما أن التركيبة السكانية يغلب عليها الشباب حيث أن 36% من السكان هم تحت سن الـ 20، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في نمو القوة العاملة وزيادة في العائد الديمغرافي حتى 2030. كما أدى التطور الاقتصادي إلى تصاعد مستمر في الثراء. وارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 6.5% منذ عام 1980، وهو ما أدى إلى تسارع نمو الطبقة الوسطى. وخلال فترة الـ 35 سنة الأخيرة، احتلت إندونيسيا المرتبة الـ 16 بين الدول الأسرع نمواً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (على أساس تكافؤ القوة الشرائية) على مستوى العالم، متقدمة على متوسط الدول الآسيوية النامية وغيرها من الاقتصادات الناشئة.

ولكن ضعف الاستثمار أدى إلى خلق فجوة ضخمة في البنية التحتية



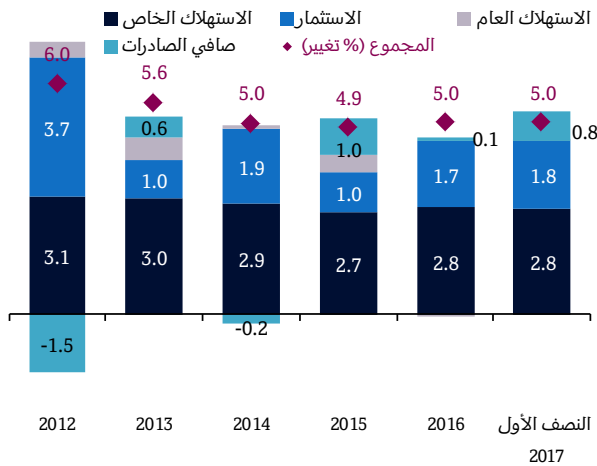
تتكون إندونيسيا من أرخبيل يتألف من ~ 18,000 جزيرة، مما يجعل توفير البنية التحتية لاقتصاد أخذ في التوسع بسرعة أمراً بالغ الصعوبة. وقد تراجعت الاستثمارات الحكومية بعد الأزمة المالية الآسيوية، وتردّت نتيجة لذلك حالة البنية التحتية في إندونيسيا إلى حد عجزت معه عن مواكبة متطلبات النمو السكاني. وقد خلق نقص الاستثمارات والعوامل الجغرافية تحديات لوجستية كبيرة: فحسب تقديرات البنك الدولي نجد أن التكلفة اللوجستية تبلغ 24% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 16% في تايلند. كما أدى ضعف البنية التحتية لخلق اختناقات معوقة للإمدادات ونقص في الكهرباء والمياه. وقد تم تركيز الإنفاق على البنية التحتية مؤخراً لمعالجة هذه المعوقات، غير أن ما تم إنجازه قد جاء دون التوقعات.

المستجدات الأخيرة

كان النمو المطرد في النصف الأول من 2017 مدفوعاً بشكل كبير بارتفاع صافي الصادرات

الإسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(مساهمة بنقطة مئوية في النمو باستثناء الأخطاء الإحصائية)



المصادر: بنك إندونيسيا المركزي وقسم الاقتصاد في QNB

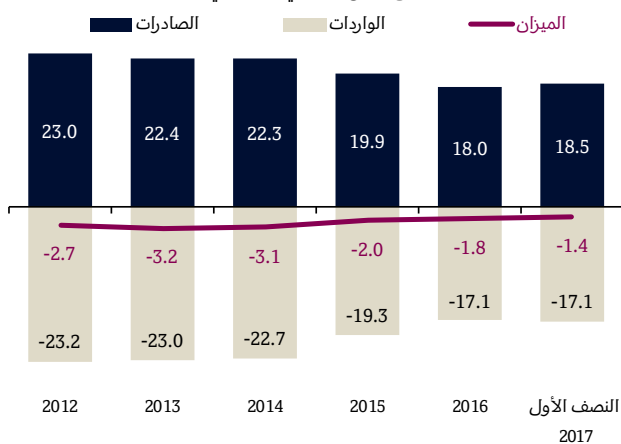
شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 5% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2017. وطراً تغير كبير على مساهمة صافي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي حيث زادت بمقدار 0.7 نقطة مئوية وذلك من 0.1 في 2016. وساعد على ذلك ارتفاع الطلب الخارجي وتخفيف القيود على صادرات المواد الخام. كما ارتفعت مساهمة الاستثمار قليلاً إلى 1.8 نقطة مئوية، مدعومة ببرنامح الحكومة للاستثمار في البنية التحتية - ارتفع إنفاق الحكومة المركزية بنسبة 7% - بينما تم تنفيذ قوانين جديدة من أجل تنشيط الاستثمار، مثل إصدار الرخص في ثلاث ساعات وزيادة حدود الملكية الأجنبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وظلت مساهمة الاستهلاك الخاص دون تغيير، حيث نما هذا القطاع بنسبة 5% مدفوعاً بالنمو السكاني المطرد وتراجع البطالة وتزايد الثروة. لكن قوبلت هذه العوامل بضعف في مارج المستهلكين وتراجع الدخل القابل للصرف بسبب الزيادات في أسعار الكهرباء وتأخير صرف علاوات العيد والمعروفة براتب الشهر الـ 13 والتي كان من المنتظر أن يتم صرفها في النصف الأول من العام لكن لم يتم دفعها حتى النصف الثاني.

تقلص عجز الحساب الجاري بفضل ارتفاع أسعار السلع

تقلص عجز الحساب الجاري خلال النصف الأول من 2017 إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من 1.8% في 2016 مع زيادة الصادرات على خلفية ارتفاع أسعار السلع. وتحديداً، ارتفعت "الصادرات غير النفطية" والتي تضم سلعاً كالقمح بشكل حاد وبنسبة 33.5% على أساس سنوي. كما ارتفعت أحجام الصادرات بسبب تعزيز الطلب من الصين والتعليق الجزئي لحظر تصدير المواد الخام والذي كانت إندونيسيا قد فرضته سابقاً في 2014. وظلت الواردات مستقرة عند نسبة 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي. لكن ذلك يخفي زيادة في استيراد مدخلات التصنيع والسلع الرأسمالية التي ترتبط بزيادة الانفاق الاستثماري. وقد قابل هذه الواردات تباطؤ في نمو واردات السلع الاستهلاكية.

الحساب الجاري

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

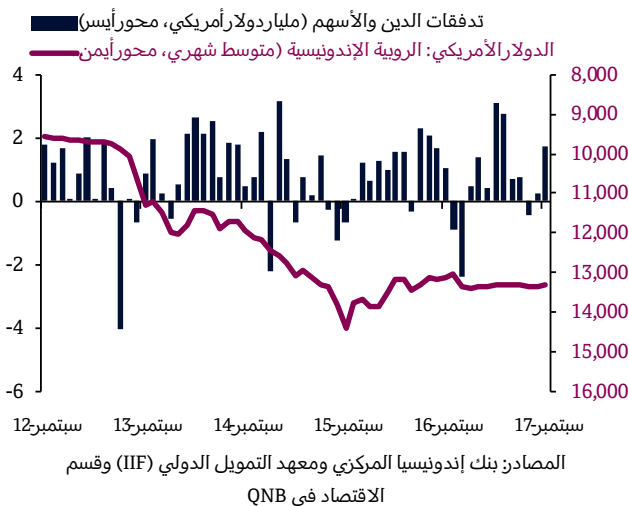


المصادر: بنك إندونيسيا المركزي وقسم الاقتصاد في QNB

أدى استقرار العملة إلى دعم التدفقات الواردة في 2017

ظلت الروبية الإندونيسية في وضع مستقر أمام الدولار الأمريكي في 2017، للعام حتى سبتمبر، وذلك على النقيض من حالة التقلبات الشديدة التي شهدتها خلال الأعوام القليلة الماضية. وقد أدى استقرار العملة وتحسن مركز الحساب الجاري إلى دعم تدفقات المحفظة. وبلغ صافي تدفقات الاستثمار في أوراق الدين والأسهم ما بين يناير وسبتمبر 2017 ما قدره 10.7 مليار دولار أمريكي وذلك من 12.1 مليار لنفس الفترة من 2016. وفي ظل التدفقات القوية، سجل ميزان المدفوعات فائضاً واغتمم البنك المركزي الفرصة لزيادة احتياطيات النقد الأجنبي. وبلغت الاحتياطيات 129 مليار دولار أمريكي في سبتمبر مقابل 116 مليار بنهاية ديسمبر 2016، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله على الإطلاق.

سعر الصرف وتدفقات رؤوس الأموال



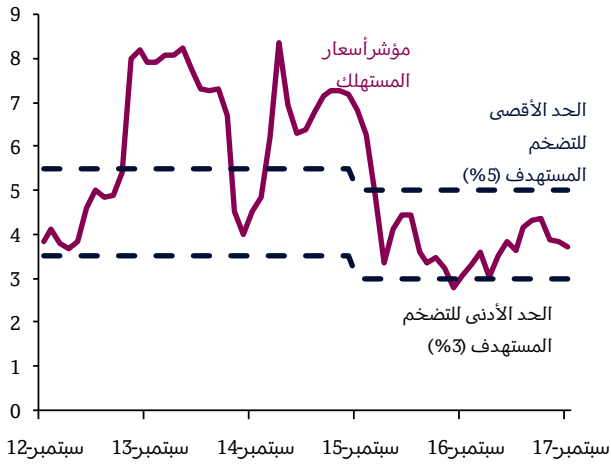
المصادر: بنك إندونيسيا المركزي ومعهد التمويل الدولي (IIF) وقسم

الاقتصاد في QNB

ارتفاع التضخم ثم انخفاض، مما سمح للبنك المركزي بخفض أسعار الفائدة

بلغ متوسط التضخم 3.9% في الفترة ما بين يناير وسبتمبر 2017، بارتفاع بسيط عن نسبة 3.6% المسجلة خلال نفس الفترة من عام 2016. ويرجع الارتفاع لزيادة أسعار المساكن وتضخم أسعار النقل. كما قامت الحكومة برفع أسعار تعرفه الكهرباء في يناير ومارس ومايو مما أدى إلى زيادة التضخم. وقد ارتفع تضخم النقل بفعل الزيادة لمرة واحدة في رسوم تسجيل المركبات والترخيص التي طبقت في يناير، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط. وانخفض التضخم الأساسي بعد ذلك في ظل تراجع أسعار المواد الغذائية بسبب الظروف المناخية الملائمة وانخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية. وارتفع التضخم إلى 4.4% في يونيو ثم انخفض إلى 3.8% في أغسطس، أي إلى النصف الأسفل لنطاق التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي والذي يتراوح بين 3 - 5%. ونتيجة لذلك، قام بنك إندونيسيا المركزي بخفض أسعار الفائدة مرتين بمجموع 50 نقطة أساس في أغسطس وسبتمبر لتعزيز النمو. كما أن استقرار الروبية وتقلص عجز الحساب الجاري أتاح المجال لخفض سعر الفائدة حسب بنك إندونيسيا المركزي.

التضخم (% على أساس سنوي)

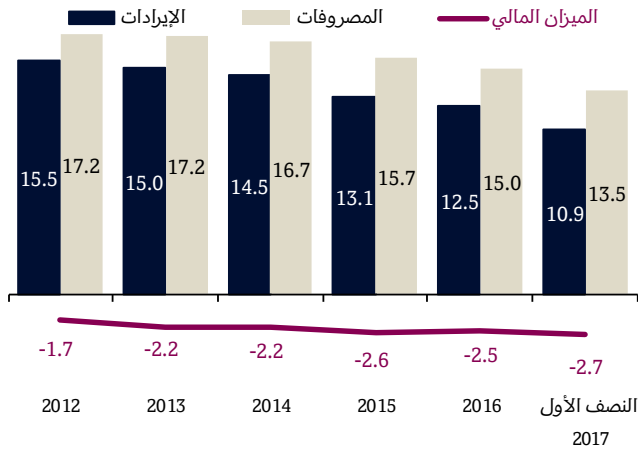


المصادر: إدارة الإحصاء الإندونيسية وقسم الاقتصاد في QNB

اتسع العجز المالي بسبب تراجع الإيرادات

اتسع العجز المالي في النصف الأول من 2017 إلى 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي مع تباطؤ الإيرادات المحصلة من الضرائب بعد إغلاق برنامج التسهيل الضريبي في مارس. كما تراجع الإنفاق كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من العام بسبب تأخير صرف راتب الشهر 13 وتباطؤ نمو الإنفاق على السلع والخدمات. وشهدت موازنة 2017 زيادة بمقدار 0.3 نقطة مئوية في الإنفاق في البنية التحتية على 30 مشروعاً تحظى بالأولوية (بقيمة 100 مليار دولار أمريكي) ويقدر لها أن تستكمل بحلول 2019. وكما في شهر يونيو، كانت 43% من المشاريع ذات الأولوية قيد الإنشاء بعد أن تم الإعلان عنها أولاً في فبراير 2016. وتضم هذه المشاريع طرقاً وسدوداً وموانئ ومحطات لتوليد الطاقة وهي جزء من خطة وطنية استراتيجية أكبر بقيمة 312 مليار دولار أمريكي.

الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

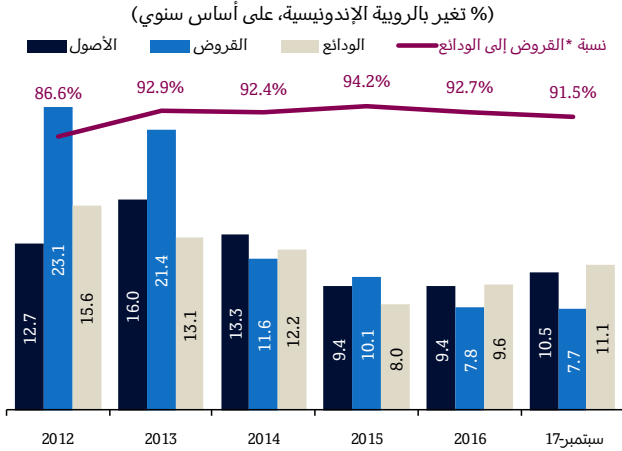


المصادر: بنك إندونيسيا المركزي وهيفرأنايتكس وقسم الاقتصاد في QNB

تعزز أداء القطاع المصرفي بفضل استدامة النمو الاقتصادي

ارتفع نمو الودائع إلى 11.1% على أساس سنوي في سبتمبر 2017 وذلك من 9.6% في نهاية 2016. ويرجع الارتفاع في الودائع بشكل أساسي إلى ضعف المزاج الذي أدى إلى زيادة الميل نحو الادخار وظل نمو الإقراض مستقرًا بشكل عام عند نسبة 7.7% حتى الآن هذا العام وذلك من 7.8% في 2016. وكان الدافع الرئيسي لنمو القروض هو الإقراض لقطاع البناء مع إحراز بعض التقدم في برنامج الاستثمار في البنية التحتية. وتظل السيولة في القطاع المصرفي مرتفعة نسبياً مع نسبة القروض إلى الودائع عند 91.5%. وكانت الأرباح قوية مع ارتفاع العائد على السهم إلى 15.9% في الربع الثاني من 2017 وذلك من متوسط 15.4% في 2016. وظلت القروض المتعثرة بحدود 3% طوال عام 2017 دون تغيير عن مستويات 2016. ولا تزال نسبة كفاية رأس المال مرتفعة، حيث رادت إلى 23.3% بنهاية سبتمبر 2017 وذلك من 22.7% بنهاية 2016.

القطاع المصرفي (% تغير بالروبية الإندونيسية، على أساس سنوي)

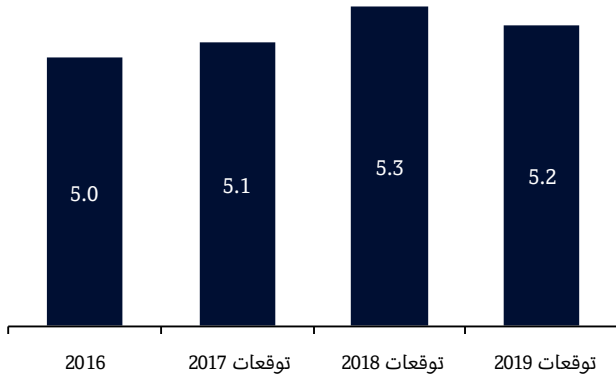


المصادر: بنك إندونيسيا المركزي وقسم الاقتصاد في QNB * القروض إلى الودائع

آفاق الاقتصاد الكلي (2018 – 2019)

من المفترض أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2018 بسبب ارتفاع الدخل المتاح للإنفاق وزيادة الاستثمار، قبل أن يتراجع في 2019

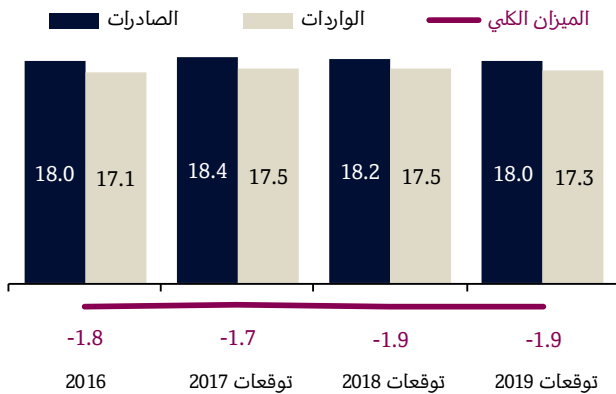
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(% تغيير، على أساس سنوي)



المصادر: بنك إندونيسيا المركزي وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

الحساب الجاري

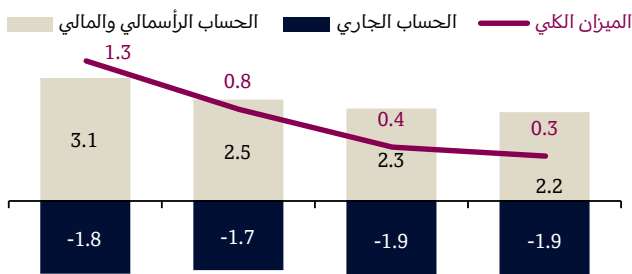
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: بنك إندونيسيا المركزي وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

ميزان المدفوعات

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: بنك إندونيسيا المركزي وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

تتوقع تسارع النمو إلى 5.3% في عام 2018، وذلك بسبب ثلاثة عوامل رئيسية. أولاً، سيعزز الاستهلاك بفعل الزيادة في التحويلات المالية الاجتماعية وفقاً لموازنة عام 2018 (انظر أدناه). ثانياً، من شأن السياسة النقدية الميسرة أن تدعم النمو مع بدء ظهور التأثير الناتج عن تخفيضات أسعار الفائدة في 2017، وأيضاً لأننا نتوقع إجراء جولة واحدة إضافية من تخفيض أسعار الفائدة في عام 2018. وأخيراً، يُفترض أن يرتفع الاستثمار الخاص حيث ستعزز الحزمة الاقتصادية السادسة عشر التدابير المتخذة في 2017 مع دمج وتبسيط برامج الحكومة المركزية والحكومات المحلية، مما سيساعد في الحد من البيروقراطية. وينبغي لهذه العوامل أن تعوض بشكل كبير عن العناصر المثبطة للنمو مثل التشديد المالي، بما في ذلك التخفيض المزمع في الإنفاق الحكومي على البنية التحتية مع تحويل الحكومة تركيزها نحو زيادة الإنفاق الاجتماعي قبل الانتخابات التي ستجرى في عام 2019. وفي عام 2019، تتوقع تباطؤ النمو بشكل طفيف إلى 5.2% مع تلاشي العوامل الدافعة للاستهلاك وتحول تأثير السياسة النقدية من داعم إلى محايد.

يُفترض أن يتسع عجز الحساب الجاري في 2018 على خلفية ضعف الصادرات، لكنه سيستقر بعد ذلك

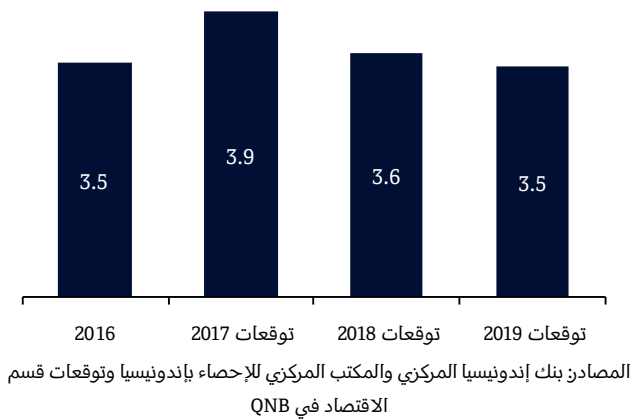
تعدّ إندونيسيا من كبرى البلدان المستوردة للنفط لكنها تصدر عدداً من السلع الأخرى. وفي عام 2018، تتوقع اتساع عجز الحساب الجاري، حيث من المتوقع أن يشهد سعر الفحم، وهو السلعة الأكبر وزناً في سلة الصادرات الإندونيسية، تراجعاً مما سيؤدي إلى انخفاض الصادرات. كما سيؤدي تباطؤ النمو في الصين إلى تخفيض الطلب الخارجي على الصادرات الإندونيسية. وتتوقع أن تبقى الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي دون تغيير حيث سيقابل ارتفاع واردات السلع الاستهلاكية والنفط بانخفاض واردات المواد الخام والسلع الرأسمالية نتيجة لانخفاض الإنفاق على البنية الأساسية. وفي عام 2019، تتوقع بقاء العجز دون تغيير وسيتم التعويض عن ضعف الصادرات نتيجة الانخفاض المتوقع في أسعار السلع الأساسية بتراجع الواردات بسبب التخفيض الإضافي للإنفاق على البنية التحتية وضعف الاستهلاك مع تلاشي تأثير زيادة الإنفاق الاجتماعي في 2018.

من المرجح أن تستمر التدفقات الرأسمالية الواردة

اتسمت التدفقات الرأسمالية الواردة بالمرونة تجاه جولات رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في عام 2017 حيث أدى تدني عجز الحساب الجاري إلى الحد من نقاط الضعف الخارجية. ولذلك تتوقع أن يكون حجم هذه التدفقات مناسباً في 2018-2019، على الرغم من الزيادات المتوقعة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وذلك بفضل ارتفاع معدلات النمو ومع اجتذاب الإصلاحات الاستثمارية للاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، يُتوقع أن يؤدي تقليل الحوافز المقدمة من البنوك المركزية العالمية إلى تخفيض فائض الحساب الرأسمالي والمالي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في 2018-2019. ولكن ينبغي أن يظل ذلك كافياً للتعويض عن العجز في الحساب الجاري وإبقاء ميزان المدفوعات في وضع فائض. وعليه، فإننا نتوقع أن تشهد قيمة العملة المحلية تراجعاً طفيفاً بنحو 1% كل عام خلال الفترة 2018-2019. ونتيجة لذلك، يمكن الاستمرار في مراكمة الاحتياطيات الدولية بالدولار الأمريكي تدريجياً وينبغي أن تظل أشهر غطاء الواردات عند مستويات صحية تزيد على سبعة أشهر خلال الفترة 2018-2019.

من المفترض أن يتراجع التضخم في 2018-2019

التضخم
(% تغيير على أساس سنوي)



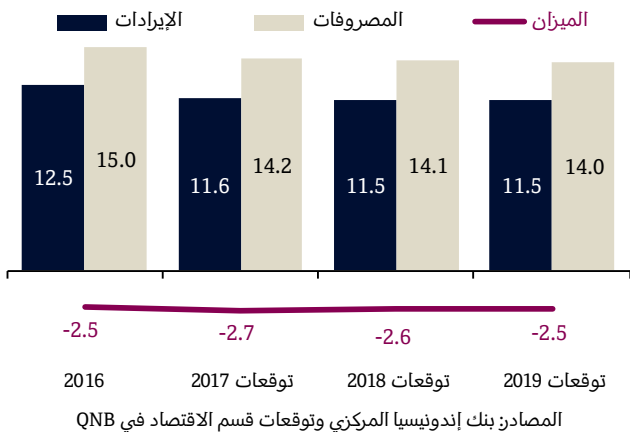
تتوقع تراجع التضخم في عام 2018 إلى 3.6% بسبب تلاشي أثر ارتفاع التضخم لمرة واحدة في عام 2017 على خلفية زيادة تعريفة الكهرباء ورسوم السيارات. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن ينخفض تضخم الغذاء نتيجة لعدد من التدابير التي سيتم اتخاذها، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحسين تخزين المواد الغذائية وتقنيات الزراعة، فضلاً عن تحسين عملية مراقبة الأسعار لمكافحة الرسوم الزائدة من جانب البائعين الوسطاء. وينبغي لهذه العوامل أن تعوض بفارق كبير عن تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية وتخفيف السياسة النقدية. وتتوقع أن يُنتج استقرار قيمة العملة المحلية وانخفاض التضخم لبنك إندونيسيا المركزي خفض سعر الفائدة في بداية عام 2018 حتى في حال عدم مضي بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قدماً في زيادة أسعار الفائدة. وفي عام 2019، من شأن تغيير السياسة النقدية من ميسرة إلى محايدة أن يخفض التضخم نحو منتصف النسبة المستهدفة من قبل بنك إندونيسيا المركزي، والتي تبلغ 3.5%.

يُفترض أن يقلص العجز المالي على خلفية تخفيض الإنفاق

تتوقع تقلص عجز الموازنة في 2018-2019 مع قيام الحكومة بتخفيض الإنفاق. ويجري التخطيط أيضاً لتحويل التركيز من الإنفاق على البنية التحتية إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي قبيل الانتخابات التي ستجرى في عام 2019. وتتضمن ميزانية عام 2018 تخفيض الإنفاق على البنية التحتية والتحويلات المالية الإقليمية والإعانات، مع تعويض تخفيضات الدعم غير المرتبط بالطاقة بفارق كبير عن الزيادة في دعم الطاقة. وسوف تقابل هذه التخفيضات جزئياً بالزيادة التي تبلغ نسبتها 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الإنفاق على الإعانات النقدية والغذائية للأسر ذات الدخل المنخفض. وفي عام 2018، من المنتظر أن تزيد الإيرادات في الموازنة، بيد أن الحكومة تحصل تاريخياً إيرادات أقل بحوالي 10% مما كان مخططاً له، وذلك يعني أن الإيرادات ستخفض إلى 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2019، تتوقع أن تستمر الحكومة في ضبط أوضاع المالية العامة مما سيؤدي إلى خفض إضافي للإنفاق. ومن المرجح أن يميل هيكل الإنفاق مجدداً نحو التحويلات المالية الاجتماعية على حساب البنية التحتية، لا سيما وأن 2019 يعد عاماً انتخابياً. ولا يُتوقع حدوث أي تغييرات رئيسية في النظام الضريبي في عام 2019، لذلك ينبغي أن تظل الإيرادات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة بشكل عام.

الميزان المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

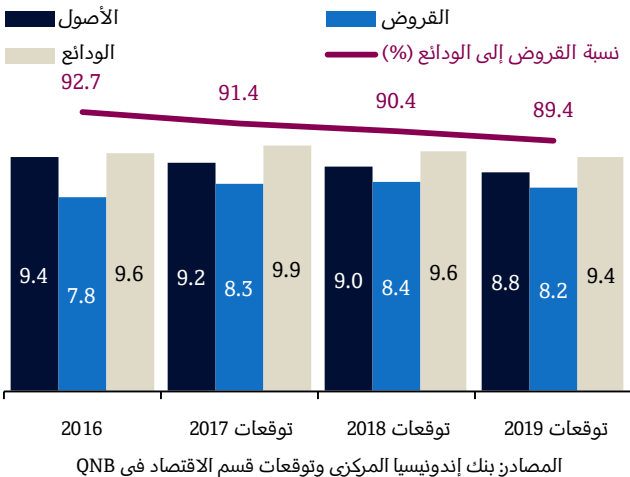


من المفترض أن يرتفع نمو القروض ثم يتراجع تماشياً مع الاقتصاد

تتوقع ارتفاع نمو القروض بصورة هامشية في عام 2018 إلى 8.4% حيث يُفترض أن يدعم ارتفاع الاستهلاك والسياسة النقدية الميسرة الطلب على الائتمان. وفي الوقت نفسه، تتوقع تباطؤ نمو الودائع تماشياً مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وانخفاض أسعار الفائدة وقيام البنوك المركزية الكبرى حول العالم بتخفيض المحفزات المالية. وفي عام 2019، من المفترض أن يتباطأ نمو القروض قليلاً إلى 8.2% مع قيام الحكومة بالتحويل من الإنفاق على البنية التحتية ومع تباطؤ الاقتصاد. وفي عام 2019، يُفترض أن يستمر تباطؤ نمو الودائع بموازاة التباطؤ التدريجي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ومع ذلك، تتوقع أن يظل نمو الودائع أعلى من نمو القروض، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض تدريجي في نسبة القروض إلى الودائع ومعدلات سيولة مريحة. وتتوقع أن تظل نسب الرسملة مرتفعة خلال فترة التوقعات وأن تبقى معدلات الربحية قوية.

القطاع المصرفي

(% تغيير على أساس سنوي بالروبية الإندونيسية)



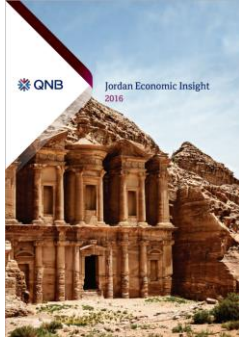
المؤشرات الرئيسية

توقعات 2019	توقعات 2018	توقعات 2017	2016	2015	2014	2013	2012	
5.2	5.3	5.1	5.0	4.9	5.0	5.6	6.0	مؤشرات القطاعات الحقيقية نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي، معادل القوة الشرائية) تضخم مؤشر أسعار المستهلك
1,176	1,093	1,013	932	861	891	917	919	
13,960	13,121	12,378	11,717	11,157	10,662	10,108	9,554	
3.5	3.6	3.9	3.5	6.4	6.4	6.4	4.0	
-2.5	-2.6	-2.7	-2.5	-2.6	-2.2	-2.2	-1.7	ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي) الإيرادات المصروفات الدين العام
11.5	11.5	11.6	12.5	13.1	14.5	15.0	15.5	
14.0	14.1	14.2	15.0	15.7	16.7	17.2	17.2	
30.1	29.3	28.7	27.9	26.9	24.7	24.8	23.0	
-1.9	-1.9	-1.7	-1.8	-2.0	-3.1	-3.2	-2.7	القطاع المالي الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي) ميزان الحساب الجاري الصادرات الواردات ميزان الحساب الرأسمالي والمالي احتياطيات النقد الأجنبي (أشهر غطاء الواردات المتوقعة)
18.0	18.2	18.4	18.0	19.9	22.3	22.4	23.0	
17.3	17.5	17.5	17.1	19.3	22.7	23.0	23.2	
2.2	2.3	2.5	3.1	2.0	5.0	2.4	2.7	
7.3	7.9	8.1	7.9	8.0	8.1	5.9	6.4	
4.00	4.00	4.25	4.75	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	المؤشرات النقدية سعر الفائدة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الروبية الإندونيسية (متوسط)
13,613	13,478	13,345	13,306	13,391	11,862	10,414	9,375	
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	14.5	17.3	21.3	24.5	25.3	المؤشرات المصرفية (%) العائد على حقوق المساهمين نسبة القروض المتعثره نسبة كفاية رأس المال نمو الأصول نمو القروض نمو الودائع نسبة القروض إلى الودائع
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	2.9	2.4	2.1	1.7	1.8	
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	22.7	21.3	18.7	19.8	17.3	
8.8	9.0	9.2	9.4	9.4	13.3	16.0	12.7	
8.2	8.4	8.3	7.8	10.1	11.6	21.4	23.1	
9.4	9.6	9.9	9.6	8.0	12.2	13.1	15.6	
89.4	90.4	91.4	92.7	94.2	92.4	92.9	86.6	
268.7	265.3	262.0	258.7	255.5	252.2	248.8	245.4	بنود المذكرة السكان (مليون) النمو السكاني (%) البطالة أسعار النفط (برنت، دولار أمريكي للبرميل)
1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.4	1.4	
5.0	5.2	5.4	5.6	6.2	5.9	6.3	6.1	
60.0	57.9	55.0	45.0	53.6	99.5	108.8	111.7	

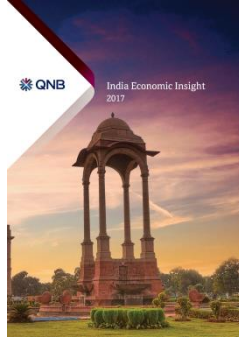
المصادر: بنك إندونيسيا المركزي وبلومبيرغ وصندوق النقد الدولي والمكتب المركزي للإحصاء بإندونيسيا وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

مطبوعات مجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



[الأردن - 2016](#)



[الهند - 2017](#)



[قطر - أبريل 2017](#)



[الكويت 2017](#)



[سنغافورة 2017](#)



[قطر - سبتمبر 2016](#)



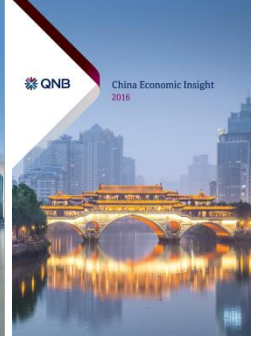
[الكويت - 2016](#)



[إندونيسيا - 2016](#)



[فيتنام - 2016](#)



[الصين - 2016](#)

تقارير قطر

الرائد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

[ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطر في الربع الثالث](#)
[الصين تسعى لتحقيق نمو أبطأ ولكن أعلى جودة في عام 2018](#)
[الإصلاحات الضريبية الأمريكية تعوض عن تباطؤ النمو في عام 2018](#)
[النمو العالمي سيشهد تباطؤاً طفيفاً في عام 2018](#)
[متوسط أسعار النفط يحدود 60 دولاراً للبرميل في عام 2018](#)
[اتجاهات جديدة في السوق الآسيوية للغاز الطبيعي المسال](#)
[مصادر تدفقات رؤوس الأموال العالمية](#)
[الأسواق الناشئة الآسيوية تتمتع بأفضل آفاق النمو للمدى الطويل](#)
[السياسة النقدية العالمية ستبقى ميسرة في عام 2018](#)
[توقعات تسارع النمو في تركيا خلال الربع الثالث](#)
[الصين: نمو مفاجئ في 2017 مع احتمال حدوث تباطؤ في 2018](#)
[هل بالإمكان استدامة الانتعاش في النمو العالمي؟](#)
[يرجح أن تمدد أولئك تخفيضاتها بسبب ارتفاع إنتاج الدول غير الأعضاء](#)
[الاقتصاد القطري يثبت صلابته](#)
[التجارة العالمية تنتعش في الاقتصادات الناشئة الآسيوية والولايات المتحدة](#)
[انتعاش التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة في عام 2017](#)
[الصين تظل أكبر تهديد للاستقرار المالي العالمي](#)
[نمو اليابان القوي للمدى القريب يحجب تحدياتها طويلة الأجل](#)
[تزايد الثقة في الأسواق الناشئة](#)

إجراء دمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقيق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسئولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر.

تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

المركز الرئيسي والفروع الدولية والمكاتب التمثيلية

الصين

مكتب تمثيلي
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي
الطابق 9، غرفة 930
100 سنشوري أفينيو،
منطقة بودونغ الجديدة
الرمز البريدي 200120
شانغهاي، الصين
هاتف: +86 21 6877 8980
فاكس: +86 21 6877 8981
qnb.com

موريتانيا

فرع
سيبي ستر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
ص.ب. 2049
نواكشوط، موريتانيا
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +22245249655
QNBMAuritania@qnb.com

سنغافورة

فرع
3 تيماسيك أفينو
01-27، برج سينتينال
39190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBSingapore@qnb.com

فرنسا

فرع
65 أفينو إينا
75116
باريس، فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com

ميانمار

مكتب تمثيلي
رقم 53، طريق ستراند رقم 316
ستراند، بلدة باييدان
يانغون ميانمار
الهاتف: +9512307371
الفاكس: +9512307372
QNBMyanmar@qnb.com

جنوب السودان

فرع
مخطط رقم 67
طريق الميناء
أسواق كونيو كونيو
ص.ب. 587، جوبا - جنوب السودان
الهاتف: +211 959 000 959
QNBSouthSudan@qnb.com

إيران *

مكتب تمثيلي
17 طريق أفريقيا السريع
مبنى نافاك، الطابق السادس، وحدة 14
تهران، إيران
الهاتف: +98 21 88889814-22
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBIran@qnb.com

عمان

فرع
مبنى QNB، مطرح، MBD
مقابل البنك المركزي العماني
ص.ب. 4050، 112، روي
مسقط، عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com

السودان

فرع
برج QNB - طريق أفريقيا
شارع العمارات رقم 17
ص.ب. 8134
الخرطوم، السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 486666
QNBsudan@qnb.com

الكويت

فرع
برج العربية، شارع أحمد الجابر
منطقة الشرق، ص.ب. 583
دسمان، الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7021
QNBKuwait@qnb.com

قطر

المركز الرئيسي
ص.ب. 1000
الدوحة، دولة قطر
الهاتف: +97444252444
الفاكس: +974 44413753
ccsupport@qnb.com
qnb.com

المملكة المتحدة

فرع
51 شارع جرورفينور
W1K 3HH لندن
المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com

لبنان

فرع
مبنى كاييتال بلازا - شارع أحمد شوقي
ميناء الحصن سوليدير - بيروت
رياض الصلح 11-210
بيروت، لبنان
الهاتف: +9611762222
الفاكس: +9611377177
QNBLebanon@qnb.com

المملكة العربية السعودية

فرع
مبنى حمد التجاري
طريق الملك فهد (بجانب برج الفيصلية)
ص.ب. 230108
الرياض - المملكة العربية السعودية
الهاتف: +966 920010990
QNBKSA@qnb.com

فيتنام

مكتب تمثيلي
مركز تايمز سكوير
الطابق العاشر 57-69F - شارع دونغ خوي
مقاطعة بن نغي ويرد 1
مدينة هو تشي منه، فيتنام
الهاتف: +84 8 3911 7525
الفاكس: +84 8 3827 9889
QNBVietnam@qnb.com

اليمن

فرع
مبنى QNB
شارع الزيري، ص.ب. 4310
صنعاء، اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNB Yemen@qnb.com

* غير نشط

فروع QNB والشركات التابعة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة شقيقة
رقم 16، شارع أحمد أوقاويد
دالي إبراهيم، ص.ب. 103
الجزائر، الجزائر
الهاتف: +213 21918787
الفاكس: +213 21918881
info@hbtf.com.jo

العراق

مصرف المنصور
شركة تابعة
منطقة الوحدة
مقاطعة 14، مبنى 51
العلوية 3162
بغداد، العراق
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514
info@mansourbank.com

سويسرا

QNB Suisse SA
شركة تابعة
كاي دومونت بلانك 1
ص.ب. 1201-1785
جنيف، سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071
info@qnb.ch

البحرين

QNB فاينانس بانك
شركة تابعة
شقة 51، الطابق الخامس، يونيتاغ هاوس،
عمارة 150، طريق 383، مجمع 315،
شارع الحكومة، ص.ب. 2435
المنامة، البحرين
الهاتف: +973 211322
الفاكس: +973 211339
dstk@finansbank.com

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة شقيقة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118
عمان، الأردن
الهاتف: +962 6 500 5555
الفاكس: +962 6 56781211
info@hbtf.com.jo

سورية

QNB سورية
شركة تابعة
ميدان العباسيين
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221
QNB Syria@qnb.com

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون، 5 شارع شامبليون،
مركز المدينة 2664
القاهرة، مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAHILI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
شركة شقيقة
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي، ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
info@bcd.ly

تونس

QNB تونس
شركة تابعة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080
تونس، تونس
الهاتف: +216 71 754 911
الفاكس: +216 70 728 533

الهند

QNB Limited Private (India)
شركة تابعة
802 تي سي جي - المركز المالي، 53 C
مجمع باندر كيرلا، شرق باندر
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613
QNBIndia@qnb.com

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة شقيقة
رام الله، شارع القدس، مبنى باديكو
ص.ب. 1473
الضفة الغربية، فلسطين
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275
info@hbtf.com.jo

تركيا

QNB فاينانس بنك
شركة تابعة
منطقة أسن تبه، شارع بويكدر
مبنى كريستال كول، رقم 215
مقاطعة شيشلي، إسطنبول
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +222 4524 9655
dstk@finansbank.com.tr

إندونيسيا

شركة تابعة بي تي بانك كيوان بي إندونيسيا تي بي كي
برج QNB إندونيسيا، 18 بارك أس سي بي دي
جي أي. جند. سودريمان كاف. 52-53
جاكارتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
corporate.communication@qnb.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
منطقة السد، شارع سحيم بن حمد
ص.ب. 22310
الدوحة - قطر
الهاتف: +974 4405 0444
الفاكس: +974 4405 0445

توغو

إكوبانك ترانسناشونال إيكوربور يتد
شركة زميلة
رقم 20 أفينيو سيلفانوس أوليمبيو
ص.ب. 3302
لومي، توغو
الهاتف: +22822217214
الفاكس: +22822214237
ecobanktg@ecobank.com

{الإمارات العربية المتحدة}

البنك التجاري الدولي
شركة شقيقة
الطابق الثالث والثالث عشر، برج فستيفال،
دبي فستيفال سيتي
ص.ب. 4449
دبي، الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 4 4023 000
الفاكس: +971 4 4023 737